العمل الملحق بالصناعة الاسرائيلية
حسب المنطقة(١٢٩)

المنطقة	١٩٦٨	١٩٦٩
	ليرة اسرائيلية	
نابلس	٤٨٠ر٠٠٠	٨٨٠ر٠٠٠
رام الله	٣٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
بيت لحم	٣٠٠ر٠٠٠	٤٣٠ر٠٠٠
الخليل	—	٢٥ر٠٠٠
المجموع	٨١٠ر٠٠٠	١ر٣٨٥ر٠٠٠

وقد أغريت صناعات الاقمشة والمطاط والاثاث الاسرائيلية ، بشكل خاص ، بالاجور المنخفضة المدفوعة في الضفة الغربية ، وقدمت معظم طلبات العمل الملحق . وجاء في تقرير لصحيفة « **الجيروزاليم بوست** » ان « محلات الخياطة تندفع للقيام بأعمال لشركات عطا وركس وبربير والاستيك وغيرها . وقد قال السيد بشار [من وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية] (لدينا ثمانية معامل اقمشة أخرى على استعداد لتلبية طلبيات اذا كان هناك من يأخذ). وتتم العقود من قبل معامل الاثاث : فقد حجز معمل **راحات** في اللد طلبيات من شركات في نابلس وبيت لحم . وكانت شركة اسرائيلية تخطط لبناء مصنع « فرشات » خاص بها ، ولكنها عوضا عن ذلك قدمت طلبيات من معمل في الضفة الغربية بلغت قيمتها ٤٠٠ر٠٠٠ ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ وستضاعف هذه الكمية هذه السنة [١٩٧٠] »(١٣٠).

في آب (اغسطس) ١٩٦٩ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن اعانات تقدمها للاستثمار الاجنبي والاسرائيلي في المناطق المحتلة ، بما في ذلك الاعفاء الضريبي وضمانات الامن وأسعار مخفضة ممكنة للمواد الخام . أما في حال المشاريع المشتركة ، فلن يكون الشريك الذي يسكن في المناطق المحتلة مشمولا بهذه الاعانات(١٣١). ومع ان المصانع التي يملكها اسرائيليون كانت قد بدأت بالظهور في غزة ، فقد بدا الاسرائيليون في البدء مترددين بشأن الاستثمار في الضفة الغربية ، وذلك ربما كان يعود الى ان الحكومة الاسرائيلية قد تركت موقفها حول مستقبل الضفة الغربية السياسي في غموض أكثر*.

---

* وعلى أي حال ، فقد تخلى الرأسماليون الاسرائيليون سريعا عن ترددهم بشأن الاستثمار في الضفة الغربية لانه ظهر في المناقشة التي جرت في الوزارة الاسرائيلية حول مبيعات الارض في المناطق المحتلة خلال نيسان (ابريل) ١٩٧٣ ان ٢٠٠ — ٣٠٠ صفقة قد « تم الاقتراب من عقدها ان لم تنجز » بما فيها شراء أرض في المناطق المحتلة ، من قبل اسرائيليين(١٣٢). وكان معظم تلك الارض بين رام الله وبيت لحم ، وكانت تطلب على شكل مساحات واسعة تصل الى ٧٠ر٠٠٠ دونم ، لاغراض التوقع(١٣٣).

وتحت ضغط حكومة الولايات المتحدة ، أعادت الحكومة الاسرائيلية الحظر على بيع الارض في المناطق المحتلة لاسرائيليين وأجانب . ولكن تناول الحظر المبيعات الخاصة فقط . وقد اعترف الصندوق القومي اليهودي انه حصل على ١٠ر٠٠٠ دونم في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ ويعتقد انه قد اشترى بالفعل اكثر من ذلك بعدة آلاف دونم . وتسيطر الحكومة الاسرائيلية ايضا على الارض في الضفة الغربية ، التي كانت سابقا في أيدي الحكومة الاردنية وتبلغ حوالي سدس المنطقة بمجموعها . فمن مجموع الـ ٦ ملايين دونم تقريبا في الضفة الغربية ،

←